قام مقامهما وحينئذ يثقل كالفعل فلا يدخله جر ولا تنوين **موانع الصرف** ت
للاسم وتسمى عللا **تسعة** عند الجمهور وهي وزن الفعل وهو فرع وزن
الاسم اذ وزن كل منهما غالب الوزن الآخر فاذا وجد في الاسم وزن الفعل كان
فرعا بالنسبة الى وزنه **و** التركيب وهو فرع الافراد **و** العجمة وهي فرع
العربية لان اصالة لغة كل قوم عنده ثم بالنسبة اليهما يأخذه وتنا من غيرها
و التعريف وهو فرع التنكير **و** العدل وهو فرع المعدول عنه **و** الوصف
وهو فرع الموصوف **و** الجمع وهو فرع الواحد **و** زيادة الالف والنون وهو
فرع المزيد عليه **و** التانيث وهو فرع التذكير وتسمية كل واحد منها
مانعا وعلة مجازا اذ كل منها جزء مانع وجزء علة والمانع التام والعلة التامة
انما هو مجموع اثنين منها او واحدة تقوم مقامهما وعدة التسعة **يجمعها**
وزن وجمع وعدل ووصف ومعرفة تركيب عجمة تانيث زبا نكتها
ونحوه احسن منه في الشرح ومن قوله
وزن المركب عجمة تعريفها عدل ووصف الجمع زد تانيثها
لذكرهما كلها بصريح اسمائها من غير اشتقاق واشار الى امثلتها على الترتيب
بقوله **كاحمد** فيه الوزن والعلمية **واحمر** فيه الوزن والوصف **وبعلبك** فيه
التركيب والعلمية **وابراهيم** فيه العلمية والعجمة **وعمر** فيه العدل والعلمية
واخر بضم اوله وفتح ثانيه فيه العدل والوصف **ومساجد ودنانير** فيهما
الجمع اي صيغة منتهى الجموع **وسلمان** فيه العلمية وزيادة الالف والنون
وسكران فيه الوصف والزيادة **وفاطمة** فيه التانيث بالتاء والعلمية **و**مثله
طلحة فايدة ذكره التنبيه على ان ما سوى التانيث حقيقي ومذكر ايضا **وزينب**
فيه العلمية والتانيث المعنوي **وسلمى** فيه التانيث بالالف المقصورة **و**
حمراء فيه التانيث بالالف الممدودة ثم ان هذه الموانع قسمان ما يستقل
بالمنع من الصرف من غير مجامعة مانع آخر وما لا بد فيه من مجامعة مانع آخر
ثم ما فيه مانعان قسمان قسم يمنع صرفه معرفة فقط وهو ما كانت العلمية
احدى علتيه والاخرى التركيب او التانيث او العجمة او الزيادة او وزن

الفعل

٨٢

الفعل او العدل او في آخره نون وقسم يمتنع صرفه مطلقا وهو ما وضع
صفة وكان موازنا للفعل او معدولا او في آخره الف ونون وقد شرع في
بيانهما بعد ما ذكرهما اجمالا فقال **فالف التانيث مطلقا** مجردا واحدها
والجمع الذي لا نظير له في الآحاد العربية اي لا مفرد على وزنه وهو
ما اوله مفتوح وثالثه الف غير عوض بعده حرفان او ثلاثة اوسطها
ساكن وما يلي الالف مكسور لا لعارض فصاعدا وجواب كل واحد منهما عن
انفراده يستاثر اي يستقل بالمنع من المنع الصرف من غير مجامعة مانع آخر
لقيامه مقام علتين اما الالف فلانها زايدة لازمة لبناء ما هي فيه دالة
على تانيثه بخلاف غيرها في المونث فهي فرعية لفظية وهي لزوم الزيادة
حتى كانها اصلية وفرعية معنوية وهي دلالتها على التانيث واما الجمع
فلان فيه فرعية لفظية من جهة عدم النظير وفرعية معنوية من جهة
الجمع اذ لفظه خارج عن وضع الآحاد العربية وانما سمي به فصار جمعا منع
من الصرف نظرا الى اصله وكذا لو طرأ تنكيره بعد التسمية كذلك واما
منع سراويل فاما لانه اعجمي حمل على موازنه في العربية اعتدادا بشبه
الجمع او لانه عربي جمع سروالة تقديرا **والبواقي** من الموانع لا يستاثر
كل منها بالمنع بل لا **بد** في تحققه **من مجامعة كل علة** المناسب مانع **منهن**
احد امرين اما **الصفة** وهو ما وضع لذات مبهمة باعتبار معنى معين مقصود
بالوضع **او العلمية** وهي المراد بالمعرفة وانما وجب لكل ذلك لما مر من انه
معتبر في المنع ان يكون احدى العلتين لفظية والاخرى معنوية والصفة
والعلمية معنويتان والستة البواقي كلها لفظية وانهم كلما ان الصفة
والعلمية لا يجتمعان ونحو ذلك **وتتعين العلمية مع التركيب** اي المزجي
المختوم بغير ويه فخرج في تركيب ما هو المانع من الصرف بخلاف ما ختم بويه
وما ركب من الاعداد والظروف والاحوال فبني والاضافي فمصروف والاسنادي
فمحكي ولا فرق فيه انه يعرب ثاني جزئيه اعراب ما لا ينصرف ويبنى الاول على
الفتح ما لم يكن آخره ياء فيسكن **ومع التانيث** اي بغير الالف لاستقلالها

Copyright © King Saud University